المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مقتل جنود الفاغنر في مالي..

تطور نوعي يزيد من حدة الصراع الدولي في منطقة الساحل

وحدة دراسات الجنوب
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الإيجاز
02 أغسطس 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

مقتل جنود الفاغنر في مالي..

تطور نوعي يزيد من حدة الصراع الدولي في منطقة الساحل

ايجـــــاز

وحدة دراسات الجنوب

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

02 أغسطس 2024

لايمكن فهم الحدث الذي وقع قبل أيام في بلدة " تين زاوتين" بدولة مالي القريبة من الحدود مع الجزائر، في شمال البلاد، وأدى إلى مقتل العديد من قوات الجيش المالي وعدد من جنود قوات الفاغنر الروسية، إلا من خلال سياق تسلسل الأحداث التي وقعت بعد وصول قادة الانقلاب العسكري في مالي للحكم، وتغيير بوصلة توجه الدولة من النفوذ الفرنسي الذي كانت تقع تحته معظم دول المنطقة، إلى تكريس نفوذ جديد للدولة الروسية والتي عملت على دعم الأنظمة الجديدة في دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر وأفريقيا الوسطى، والمساهمة مع هذه الأنظمة في مواجهة الحركات المسلحة أوما تسميه بـ "التنظيمات الإرهابية"، التي تنشط في المنطقة بشكل كبير. ولقد كان لتواجد قوات فاغنر في مالي أثراً مهماً في مساعدة الجيش المالي في حملاته ضد الحركات المسلحة.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد نقلت عن ما أسمتها " وثائق استخبارات أمريكية مسربة "، أن هناك 1645 فردًا من فاغنر بكامل العتاد العسكري والجهوزية في مالي، وأن الفاغنر تحتل وبشكل تدريجي كل القواعد العسكرية للقوات الفرنسية والأمم المتحدة في مدن تمبكتو وغوسي وميناكا وغاو، و13 موقعا آخر، بحسب مشروع بيانات الأحداث وموقع النزاع المسلح (**ACLED**).

واستطاع الجيش المالي منذ قدومه للسلطة أن يشن العديد من الحملات العسكرية القوية، مستغلاً حالة الروح الجديدة عند القادة الجدد في تحقيق الفارق الذي عجز عن تحقيقه الجيش المالي بقيادة القوات الفرنسية، عبر تغيير التكتيك والأساليب العسكرية المستخدمة بتغير العتاد والخطط العسكرية وبمشاركة قوات الفاغنر.

فقد استطاع الجيش المالي السيطرة في 14 نوفمبر 2023، على مدينة "كيدال" الاستراتيجية بشمال مالي، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن منذ سيطرة حركات الأزواد "الطوارق" عليها، وهو ما جعل الحكومة المالية تبالغ في الاحتفالات التي أعقبت استعادة السيطرة على كيدال، خاصةً وأن هذه المعركة تُعد الانتصار الميداني الأول للمجلس العسكري الحاكم في البلاد، منذ وصوله للسلطة في مايو 2021.

واعتبر المراقبين أنها كانت نقلة ونجاح كبير للجيش، يحتاجه المجلس العسكري الحاكم لتأكيد سلطته وإظهار قدرته على تغيير معادلة القوة، وأن خياراته وتوجهاته محسوبة وصائبة. ولم تتوقف الهجمات المتبادلة بين الجيش المالي والحركات المسلحة، خصوصاً بعد أن بدأت قوات " بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (مينوسما) في الانسحاب من بعض القواعد بشمال البلاد، وهو ما جعل حركات المسلحة في الأزواد إلى التلويح بحقها في السيطرة على هذه القواعد، وازدادت حينها نشاط الحركات المسلحة في الشمال التي حاولت استغلال الفراغ الأمني لتوسيع نطاق سيطرتها.

وفي تطور لاحق، أعلن ما يسمى بالإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية "**CSP**" في أزواد الذي يضم مجموعات مسلحة (من العرب والطوارق)، في 20 ديسمبر الماضي ، في بيان صحفي، عن فرض حصار كامل على المحاور الممتدة من الحدود الجزائرية إلى مدن ميناكا وكيدال وغاو وتمبكتو وتودني. وهذه المدن تعدّ الرئيسية في الشمال الذي يمتد على مساحة شاسعة بين موريتانيا ومالي والنيجر، وعقب ذلك، أعلن الجيش المالي في بيان، أنه شنّ ضربات عند بلدة تين زاتين على الحدود الجزائرية، وقال متمردون انفصاليون إن هذه الغارات أسفرت عن قتل أحد أبرز قادتهم، وهو "حسن آغ فاغاغا"، رئيس السلطات المؤقتة في كيدال، قبل أن يستعيدها الجيش مؤخراً.

وفي سياق آخر لتسلسل الأحداث وتعبيراً عن السياسة الجديدة للقيادة العسكرية في مالي، أعلنت الحكومة المالية في يناير 2024، خروجها من اتفاق الجزائر الموقع في 2015، معتبرةً أنه يعطي شبه حكم ذاتي للحركات الأزوادية، وأعلنت أنها ستقوم بحوار ومصالحة داخلية لا دخل فيها لأطراف خارجية، ومؤكدةً عزمها على وحدة الأراضي المالية.

هذا الأمر الذي لم يرق للحكومة الجزائرية، وعبرت وزارة الخارجية الجزائرية حينها عن بالغ الأسف والقلق العميقين، بقرار السلطات المالية المتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن مسار الجزائر. وحذرت من خطورة الخطوة على مالي نفسها، وعلى المنطقة برمتها، التي تتطلع إلى السلام والأمن، وعلى المجتمع الدولي. ولهذا كانت المخاوف كبيرة من أن إلغاء الاتفاق ممكن أن يدفع

المنطقة إلى مستنقع مفتوح على جميع الاحتمالات، خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية التي تحيط بها. وشكل ازدياد هجمات الجيش المالي بدعم من عناصر الفاغنر تغييراً في معادلة السيطرة والنفوذ، حيث استطاعت أن تبسط سيطرتها على مدن للأزواد مثل تمبكتو وغاو وكيدال، وهو ما اعتبر أنه تحولاً عميقاً قد تشكل تداعياته مخاطر حقيقية على الجزائر.

لقد أعلن الطوارق خلال الحدث الأخير عن تحقيق "انتصار كبير" على الجيش المالي وحلفائه الروس، بعد ثلاثة أيام من قتال عنيف وقع في بلدة تين زواتين. وشكل هذا الحدث أمراً صادماً لقوات الجيش المالي والفاغنر الذين كانوا يقاتلون معهم، حيث تعتبر من أقوى الضربات التي تتصدى للجهد الروسي المبذول في دعم قادة مالي العسكريين، وقد تكون منعطف مهم في تسلسل الأحداث للعمليات العسكرية التي يشنها الجيش المالي بالاستعانة بقوات الفاغنر؛ حيث أفاد المتحدث باسم " تنسيق حركات أزواد " في مالي " محمد المولود رمضان " بأن " قواتنا دمرت بشكل نهائي قوات العدو هذا السبت، وتم الاستيلاء على عربات وأسلحة مهمة أو إتلافها. وأسر العدد القليل من الناجين من صفوف فاماس وميليشيا فاغنر (الروسية) في يوم السبت 27 يوليو 2024 ".

وفي وقت لاحق أفادت مجموعة فاغنر، في بيان لها، بأنها خاضت معارك عنيفة مع المسلحين في مالي خلال الفترة من 22 إلى 27 يوليو الجاري. وجاء في البيان الذي نُشر على قناة المجموعة في تلغرام: " في الفترة من 22 إلى 27 يوليو 2024، خاض عسكريون من القوات المسلحة المالية وعناصر فصيلة الاقتحام الثالثة عشرة التابعة لمجموعة فاغنر، تحت قيادة القائد سيرغي شيفتشينكو، معارك عنيفة ضد مسلحي " حركة تنسيق أزواد " وتنظيم " القاعدة في الساحل ".

وشدد البيان على أن فصيلة الاقتحام بقيادة شيفتشينكو، " تمكنت في اليوم الأول من القضاء على معظم الإسلاميين وأجبرت الباقين منهم على الفرار. ولكن العاصفة الرملية التي تلت ذلك، سمحت للمتطرفين بإعادة تجميع صفوفهم وزيادة أعدادهم إلى 1000 شخص، ولهذا السبب قررت قيادة فاغنر نقل قوات إضافية إلى منطقة القتال لمساعدة فصيلة الاقتحام الثالثة عشرة ".

و" في 25 يوليو، هاجم المسلحون مرة أخرى، ولكن بفضل الإجراءات المنسقة لمقاتلي مجموعة فاغنر والعسكريين الماليين، تم صد محاولة الهجوم".

وأضاف البيان: " وخلال اليومين التاليين، زاد المتطرفون من عدد الهجمات واسعة النطاق، باستخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات بدون طيار والمركبات الانتحارية، مما أدى إلى خسائر في صفوف قوات مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة وجنود القوات المسلحة المالية، ووصلت آخر رسالة لاسلكية من مجموعة شيفتشينكو في 27 يوليو الساعة 17:10 وجاء فيها: " بقينا نحن الثلاثة فقط، مستمرون في القتال". وجرت الإشارة إلى أن القائد سيرغي شيفتشينكو، لقي حتفه خلال القتال العنيف.

وكانت بعض المواقع نشرت على شبكة الإنترنت صورة تظهر بعض المقاتلين من الطوارق المنتميين لحركات أزواد الانفصالية، وهم يحملون العلم الأوكراني والعلم الأزوادي جنباً إلى جنب، ويقف بينهم رجل أبيض بملامح أوروبية قوقازية يرتدي قبعة وقميصاً أزرق، من المرجح أنه مقاتل أوكراني.

وعكست الصورة أن الانفصاليين الأز واديين أرادوا من هذه الصورة، في حالة كانت صحيحة، إرسال رسالة مفادها أن الحرب الأوكرانية الروسية قد ألقت بظلالها على منطقة الساحل الأفريقي، وتحديداً في مالي، وأن الدعم الروسي العسكري واللوجستي للجيش المالي، قد يوازيه دعماً أوكرانياً مشابهاً للحركات الأزوادية، وعلى روسيا أن تنتبه إلى ضرورة مواجهة معارك خاركيف وأوديسا وكييف في أفريقيا هذه المرة.

ولابد من الإشارة أيضاً ، إلى ما أوردته بعض المصادر، نقلاً عن مسؤول رفيع المستوى في الإطار الاستراتيجي **CSP**، أن هناك جهات متعددة بدأت فعلياً بالسعي للتوسط من أجل إطلاق سراح الأسرى.

والشعور السائد عند القادة الميدانيين أن المحتجزين هم أسرى حرب وليسوا رهائن.

ووفقاً لقواعد الحرب، لا يتم تبادل الأسرى إلا بعد انتهاء الحرب مع الجيش المالي ورحيل " المرتزقة" بالكامل من مالي، وبعد رحيلهم يجب النظر في حقوق جميع الضحايا المدنيين، بما في ذلك دفع الدية والتعويضات المادية عن الممتلكات المسروقة أو المتلفة مثل الآبار والمنازل والحيوانات والسيارات.

الخلاصة

لا شك أن طبيعة الحدث ونتائجه الصعبة على الجيش المالي تحتم عليه محاولة العودة لتحقيق أي انتصار، وأن تستحث روسيا للحصول على دعم أكبر من أعداد قوات الفاغنر وكذلك العتاد العسكري الروسي والمسيرات التركية، وربما محاولة الحصول على دعم لوجستي أو بشري من الكونفدرالية التي تجمعها مع النيجر وبوركينا.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن الإشارة للنقاط التالية:

- نتائج هذه المعركة فتحت النقاش حول نجاعة وقوة مقاتلي الأزواد؛ فوصولهم إلى تكبيد قوات الفاغنر والجيش المالي خسائر فادحة، أظهر أن هناك استعداد وتجهيز وحسن تنظيم وصل إليه مقاتلو الأزواد، وأن هناك جهودًا بذلت لتوحيد العرب والطوارق لقتال الجيش المالي، وأن قدراً من التسليح والعتاد قد يكون وصل بالفعل إلى هذه القوات. لذلك، فإن تلك المؤشرات يمكن قراءتها في سياق جهود دولية من دول كبرى لإلحاق الهزيمة بالجيش المالي وداعمه الروسي.
- جاءت الاشتباكات الأخيرة بعد الإعلان عن الإتحاد الكونفدرالي الجديد بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والذي أراد القائمون عليه، إرسال رسائل للمجتمع الإقليمي والدولي ببداية عهد جديد، تكرس فيه جهود هذه الدول مجتمعةً لمحاربة الجماعات المسلحة الغير رسمية، خصوصاً مع وجود الحليف الروسي وقدراته التي سيوظفها لقوة ونجاعة المجهود الحربي للاتحاد الكونفدرالي. ولكن، الحدث الأخير يشير لحجم المستنقع الذي ستُجر إليه هذه الدول الثلاث، خاصةً مع استخدام جماعات الأزواد الانفصالية لنوعية من العتاد العسكري الجديد، وخصوصاً الطيران المسير بحسب ما رُشح من بعض المصادر الصحفية، وهو مؤشر أيضاً على تعاظم تأثير التنافس الدولي على ساحة الصراع في المنطقة.
- باتت تحذيرات الدولة الجزائرية من خطورة نتائج الانسحاب من اتفاقية 2015 والتي رعتها واقعاً، وإن تجاهل القادة العسكريين الجدد لتقدير ما ستؤول إليه الأوضاع سيكلفهم الكثير، وسيدخلهم

في دوامة من العنف قد تجعل واقع الاتحاد الكونفدرالي الجديد مقدمة لمشاريع انفصالية لا تخدم دول المنطقة، وخصوصاً الجزائر وليبيا والنيجر.

- ليس بعيداً أن تكون لنتائج عودة النشاط للجماعات الانفصالية الأزوادية التي تنتشر في شمال مالي، تأثيراً محتملاً على الجنوب الليبي، خصوصاً وأن الكثير من القدرات العسكرية لتلك الجماعات هو من نتائج تداعيات سقوط نظام القذافي، حيث كان الكثير من أبناء الطوارق والعرب من الأصول المالية جنود يعتمد عليهم القذافي في الدفاع عن نظامه. وما زال هناك جزء من هذه المجموعات تتواجد داخل الأراضي الليبية، وباتوا يطالبون بما أسموه حقوق المواطنة الكاملة، وذلك بضرورة تمكنهم من الحصول على الجنسية الليبية.

ومع استمرار حالة الانقسام السياسي الليبي، جنباً إلى جنب مع التحديات التي تفرضها طبيعة الامتدادات الاجتماعية لبعض المكونات الليبية مع دول الجوار، فإن تلك التحديات من الممكن أن تتحول الي تهديدات حقيقية لتماسك ووحدة التراب الليبي، خصوصاً مع ازدياد التنافس الدولي على دول منطقة الساحل والصحراء.

- التواجد الروسي في ليبيا والحديث عن ترتيبات لانطلاق الفيلق الأفريقي الذي تم الحديث عنه كثيراً، قد يكون عاملاً حاسماً في التأثير على الكثير من المعطيات في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة لما تحدثت عنه بعض المصادر، عن استعداد الولايات المتحدة للنظر في تصنيف الجماعات المسلحة في شمال مالي والنيجر ممن هم محسوبين على الطوارق والعرب، ونقل التصنيف من "الجمعات الإرهابية" إلى " أفراد ومجموعات مسلحة " تعمل الولايات المتحدة على المساهمة في إدماجهم في برامج محلية وأنشطة ووظائف حكومية ، في مقابل انخراط تلك الجماعات في مواجهة المشروع الروسي في المنطقة. وهذه من آثار دخول التنافس الدولي حيز الوجود في المنطقة، وإن كان بطرق غير مباشرة ومعلنة.
- لا شك أن أي تحول في معادلة القوة لصالح الإطار الاستراتيجي الدائم للدفاع عن شعب أزواد، سيكون له تأثير مباشر على المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في مالي، وسيكون مجبراً على

تبني خيارات صعبة قد تجعله يعيد ترتيب أولوياته ومراجعة سياساته. فالخشية من فرضية حصول انقلاب عسكري جديد لن يكون بعيداً عن حسابات المجلس العسكري، خصوصاً وأن محاولات الانقلاب دائما ما ترتبط أسبابها المباشرة بتعثر الجيش في التعامل والحد من نشاط الحركات الأزوادية، بالأخص عندما تكون هناك خسائر في الأرواح والعتاد العسكري للجيش.

والخيار الذي قد يكون المجلس العسكري مضطراً إليه أيضاً، وهو العودة إلى طاولة الحوار السياسي، واللجوء إلى الجزائر لصياغة تفاهمات جديدة مع القوى والفصائل المسلحة، بحكم ارتباط الجزائر المباشر بهذا الصراع وتأثرها بتداعياته، بحكم الجوار الحدودي الجغرافي والتداخل الاجتماعي العميق لبعض مكونات شمال مالي مع جنوب الجزائر.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info